المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

13 أبريل 2016

رسالة دورية عدد: 13 س 3

**وزير العدل والحريات**
**إلى السادة**
**الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف**
**ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية**

**الموضوع**: حول الاعتقال المؤقت للأشخاص المغاربة على ذمة مسطرة التسليم.

**سلام تام بوجود مولانا الإمام**

**وبعد،**

لقد أثار انتباهي أن بعض النيابات العامة لدى المحاكم الابتدائية، أثناء مباشرتها للإجراءات المنصوص عليها في المادتين 729 و730 من قانون المسطرة الجنائية المتعلقتين بمسطرة تسليم المجرمين، يثار أمامها ادعاء الشخص موضوع الأمر الدولي الأجنبي بالبحث وإلقاء القبض أثناء استجوابه حمله الجنسية المغربية ولا تتحرى من صحة هذا الادعاء ولا تأخذ به إذ تقتصر على تحرير محضر استجوابه حول هويته وإخباره بمضمون السند الذي اعتقل بسببه وتأمر باعتقاله مؤقتا على ذمة مسطرة التسليم مع نقله إلى المؤسسة السجنية الواقعة بالقرب من مقر محكمة النقض.

ونظرا لكون الادعاء المذكور قد يثبت لاحقا أنه صحيح ويتم تبعا لذلك الإفراج عن الشخص المعتقل بعدما يكون قد قضى مدة من الاعتقال، وذلك في إطار تطبيق ما تنص عليه المادة 721 من القانون المذكور أو مقتضيات الاتفاقيات المبرمة بين بلادنا ودول أخرى في مجال تسليم المجرمين.

وتجنبا لأي مساس بحريات المواطنين المغاربة الذين لا يمكن تسليمهم إلى دول أخرى، فإن الأمر يستوجب تفادي تطبيق إجراء الاعتقال المؤقت في حقهم متى ثبت حملهم للجنسية المغربية.

لذلك أطلب منكم الحرص على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المناسبة واللازمة للتحري حول ما إذا كان الأشخاص المقدمين أمامكم، موضوع الأوامر الدولية الأجنبية بإلقاء القبض يحملون الجنسية المغربية، من خلال اعتماد مرجعية البصمات العشرية والبطاقة الوطنية وسجلات الحالة المدنية المتعلقة بهم وكل ما من شأنه أن يؤكد حملهم للجنسية المغربية أو عدم حملهم لها، وعدم الأمر باعتقالهم مؤقتا على ذمة مسطرة التسليم متى ثبت لكم بما لا يدع مجالا للشك أنهم مواطنون مغاربة وإشعار هذه الوزارة بالأمر.

وفي حالة ما إذا تعذر عليكم استكمال التحريات اللازمة للتأكد من حمل الشخص للجنسية المغربية خلال المدة القانونية المنصوص عليها في المادة 730 من قانون المسطرة الجنائية وأمرتم باعتقاله مؤقتا على ذمة مسطرة التسليم، فإنه يمكنكم مواصلة إجراءات التحري وربط الاتصال بهذه الوزارة - مديرية الشؤون الجنائية والعفو - لإبلاغها بنتائج تحرياتكم قصد اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة على ضوء نتائجها. **والسلام.**

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد